S/2006/318

الأمم المتحدة



Distr.: General
24 May 2006
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة تلقيتها من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، السيد جاب دي هوب شيفر (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن عليها.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**

300506 300506 06-36056 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

[الأصل: بالانكليزية]

أرفق طيه، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣)، تقريرا بشأن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية يغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦. وأكون ممتنا لو عملتم على إتاحة هذا التقرير لمجلس الأمن.

(توقيع) جاب دي هوب **شيفر**

ضميمة

[الأصل: بالانكليزية]

التقرير الفصلي المقدم إلى مجلس الأمن عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن في قراره ١٥١٠ (٢٠٠٣) من قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تقدم تقارير عن تنفيذ ولايتها. وهذا تاسع تقرير من هذا القبيل تقدمه منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو يغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦.

٢ - وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، كان إجمالي القوة الدولية للمساعدة الأمنية يبلغ ٨ ١٢١ فردا من ٢٦ بلدا عضوا في الناتو و ٤٦٧ فردا من ١٠ بلدان غير أعضاء في الناتو. ومن المقرر أن تزيد هذه الأعداد مع التوسع المنتظر لها في الإقليم الجنوبي.

الحالة الأمنية العامة

٣ - ما زال التهديد متنوعا ومختلفا بصورة ملموسة من إقليم إلى آخر في أفغانستان. والمتوقع أن تواصل قوات المتمردين المعارضة استهداف قوات القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وقوات عملية الحرية الدائمة، وقوات الأمن الوطني الأفغانية. كما أنه من المتوقع أن يستمر الاتجاه الذي بدأ خلال الشهور القليلة الماضية نحو زيادة استخدام أجهزة التفجير المصنوعة يدويا، والهجمات الانتحارية، وإن كان ينبغي اتخاذ الحذر في ربط كل هذا بقوات المتمردين المعارضة. فالتهديد الناجم عن الجماعات المسلحة غير الشرعية جدير بالملاحظة أيضا. وفي جميع أنحاء أفغانستان، تعمل هذه الجماعات، لتثير وترد على التوترات القبلية والعرقية، والاحتقان السياسي، والنشاط الإجرامي. والكثير من هذا التوتر يأتي نتيجة تجارة المخدرات، وهو ما سيظل يمثل تهديدا ملموسا للاستقرار والأمن في المستقبل القريب.

حالة الأمن في مناطق عمليات القوة الدولية

٤ - **منطقة عمليات كابول:** ستظل كابول مركز تنسيق أساسي للاستراتيجيات والعمليات في أفغانستان نظرا للتركيز الكبير للوكالات الدولية والقوات متعددة الجنسيات فيها.

٥ - **مناطق العمليات في الأقاليم الشمالية والغربية:** ستظل الأقاليم الشمالية والغربية مناطق متأثرة بالفئات المتنازعة، وسماسرة السلطة، والمجموعات الإجرامية، وإن كان هناك ما يشير إلى زيادة نشاط حركة طالبان وحزب قلب الدين الإسلامي.

٦ - **حالة الأمن خارج منطقة عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية:** في الأقاليم الجنوبية والشرقية، تواجه قوات عملية الحرية الدائمة في الوقت الحاضر تهديدات متعددة، بما في ذلك المجموعات المتبقية من حركة طالبان، وعناصر من الحزب الإسلامي، ومقاتلون أجانب. وسوف تستمر العمليات عبر الحدود وعمليات التسلل على طول الحدود مع باكستان. ولدى قوات المتمردين المعارضة في هذه الأقاليم القدرة والنية على مهاجمة قوات عملية الحرية الدائمة وقوات الأمن الوطني الأفغانية، بالإضافة إلى مكاتب وموظفي الحكومات المحلية والإقليمية في أفغانستان، وهو ما يجعل من الصعب للغاية أن تحقق جهود المساعدة أو إعادة التعمير أي تقدم، ويجعل من الصعب على حكومة أفغانستان أن تمارس نفوذها. ومع زيادة أعداد القوة الدولية للمساعدة الأمنية، فالأرجح أن تلجأ قوات المتمردين المعارضة إلى اختبار مدى صلابة هذه القوة وأن تسعى إلى معرفة قدرتها على الرد على هجماتها.

تقرير عن مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية

٧ - واصلت القوة الدولية للمساعدة الأمنية تنفيذ مهمة المساعدة في الأقاليم الشمالية والغربية ومنطقة العاصمة في أفغانستان، عن طريق عمليات في إطارها العادي وزادت دوريات الأمن المشتركة مع الجيش الوطني الأفغاني، وبدرجة أقل مع الشرطة الوطنية الأفغانية، بينما التزمت القوة الدولية للمساعدة الأمنية التزاما شديدا بمبدأ أن تكون قوات الأمن الوطني الأفغانية في المقدمة.

٨ - نجحت القوة الدولية للمساعدة الأمنية في الرد على أحداث أفغانستان التي اكتنفت "مظاهرات الاحتجاج على الرسوم الهزلية" التي حدثت في أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٦، في كابول، وحيرات، وتشاغشاران، وبول إي خومري، وميمنة. وجدير بالملاحظة هنا ما حدث يوم ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، عندما تعرض أفراد فريق إعادة التعمير في ميمنة إلى هجوم من حشد يتراوح عدد أفراده بين ٢٠٠ و ٣٠٠ شخص يبدو عليهم العداء. عندما اقتحم هذا الحشد الذي استخدم الأسلحة الصغيرة والقنابل اليدوية وأجهزة التفجير المصنوعة يدويا البوابة الرئيسية لمبنى فريق إعادة التعمير وقد أظهر أفراد الفريق مقاومة عظيمة وكفاءة مهنية عالية أثناء هذا الحادث. فقد استخدموا طلقات تحذيرية، وقنابل صاعقة، وطلقات مطاطية وغازات مسيلة للدموع، واستطاعوا بذلك منع المشاغبين من الدخول إلى مبنى

الفريق. وتحركت قوة الرد السريع الشمالية التابعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية لتعزيز فريق إعادة التعمير في ميمنة، بينما تدخلت الشرطة الوطنية الأفغانية في نهاية الأمر بقدر أكبر، حيث أشارت التقارير إلى أنها أطلقت النار على هذا الحشد. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن الشرطة الوطنية الأفغانية في بول إي خومري وحيرات وكابول لعبت دورا ملموسا في إقرار الهدوء أثناء المظاهرات.

٩ - وتوضح الأرقام الخاصة بالشهور القليلة الماضية أن هناك زيادة في عدد الحوادث التي تنطوي على أجهزة التفجير المصنوعة يدويا في جميع أنحاء البلاد، سواء بالأرقام المطلقة أو بنسبتها إلى مجموع الحوادث. وكمثال، ففي يوم ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، انفجرت المركبة الأخيرة في الدورية الألمانية بعبوة ناسفة مصنوعة يدويا فجرت بجهاز تحكم عن بُعد في فيزاباد. وأشارت التقارير الأولية إلى أن هذه العبوة الناسفة كانت تحتوي على ما بين ٢٠٠-٣٠٠ غرام من مادة تي إن تي TNT أو متفجرات عسكرية مماثلة وضعت داخل حلة طهي بالضغط. وهذه الهجمات بالعبوات الناسفة لا تستهدف القوة الدولية للمساعدة الأمنية فحسب و/أو قوات عملية الحرية الدائم. ففي نفس اليوم، انفجرت عبوة مماثلة في مركبة للشرطة الوطنية الأفغانية كانت في طريقها إلى قندهار، وذكرت التقارير أنه قتل بداخلها ثمانية من ضباط الشرطة.

١٠ - وكانت المعدلات المرتفعة للحوادث التي تنطوي على أجهزة التفجير المصنوعة يدويا قد بدأت في فترة انتخابات الجمعية العامة والمجالس البلدية، ولكنها استمرت طوال الشتاء. وإذا كان تهديد هذه الأجهزة قائما في طول البلاد وعرضها، فإن أقاليم الجنوب والشرق تعاني من زيادة حوادث هذه الأجهزة. فهذه المناطق تضم المصالح المتشابكة لقوات الميليشيات المعارضة ومهربي المخدرات. وعلى خلفية التوسع المتوقع للقوة الدولة للمساعدة الأمنية، سوف تكون مرحلة البناء حساسة للغاية. فمن المتوقع أنه سيتعين على القوة الدولية أن تتعامل مع تهديد أجهزة التفجير المصنوعة يدويا بمستوى مماثل لذلك الذي تتعرض له قوات عملية الحرية الدائمة الآن.

١١ - ومنذ عام ٢٠٠٥، لجأت قوات المتمردين المعارضة بصورة متزايدة إلى الهجمات الانتحارية. فقد سُجلت عدة حوادث في مختلف أنحاء البلاد خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام. وإذا كانت التقديرات تشير حتى الآن إلى أن الهجمات الانتحارية مخالفة للثقافة الأفغانية، فإن ثلث الهجمات الانتحارية التي تمت حتى الآن يُشك في أنه تم بمعرفة مواطنين أفغان. وربما يشير اللجوء إلى الهجمات الانتحارية إلى أن المتشددين قد سيطروا على بعض جماعات قوات المتمردين المعارضة.

وضع إصلاح القطاع الأمني

١٢ - **تفكيك الجماعات المسلحة غير الشرعية:** تنتقل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الآن إلى عملية متابعة لتفكيك الجماعات المسلحة غير الشرعية بقيادة الأفغان. فقد انتهت رسميا مرحلة نزع السلاح والتسريح في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، بينما من المقرر أن تستمر عملية الإدماج حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية رصدها لعمليات التسجيل حتى تكفل النجاح لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. أما الأفراد أو الميليشيات الذين لم يدخلوا في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أو لم يلتزموا بها، أصبح يشار إليهم الآن بالجماعات المسلحة غير الشرعية. وقد بدأ تنفيذ مبدأ التفكيك على ثلاث مراحل بالامتثال الطوعي الذي سبق الانتخابات الناجحة للجمعية العامة والمجالس البلدية. وتتفاوض حكومة أفغانستان الآن على عملية الامتثال، ويوضع موظفو الحكومة المشكوك في اتصالهم بالجماعات المسلحة غير الشرعية تحت الرقابة لما يقومون به من نشاط. وسوف تستهدف المرحلة التالية للخطة، وهي ”Top 4“، زعماء الجماعات المسلحة غير الشرعية في كل مقاطعة لكي يمتثلوا لعملية تفكيك هذه الجماعات.

١٣ - **مكافحة المخدرات:** يرى المجتمع الدولي أن تجارة المخدرات هي مشكلة أفغانستان الأولى، في الوقت الذي تمثل فيه مكافحة المخدرات حملة متشابكة تضم عدة وكالات تعمل على ثمانية أعمدة[١]، دون القيام بأي عمل عسكري مباشر ضد أهداف المخدرات. وتغطي مساهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في مكافحة المخدرات مجالات واسعا: فهي تواصل مشاركتها في الأفرقة العاملة في مكافحة المخدرات والاجتماعات التي تعقد في جميع الجهات المعاونة وعلى جميع الأصعدة. وأصدرت إدارة عنصر العمليات النفسية التابعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، بالتنسيق مع وزارة مكافحة المخدرات وسفارة المملكة المتحدة، لوحات إعلانات، ومقابلات إذاعية، وبرامج تليفزيونية. وكانت إحدى اللوحات الإعلانية تحمل رسالة من هيئة كبار العلماء في أفغانستان، تؤكد أن أي شيء له علاقة بتجارة الأفيون هو عمل غير أخلاقي ومناف للإسلام. كما أصدرت القوة الدولية للمساعدة الأمنية نحو ٢ ٠٠٥ ملصق تحمل نفس الرسالة. وأصدر مقر القوة كتيبا عن مكافحة المخدرات بتمويل من سفارة المملكة المتحدة للمساعدة في التعرف على المواد التي لها علاقة بالمخدرات أثناء العمليات الروتينية. وهناك حزمة إعلامية يجري إعدادها الآن لفرق إعادة التعمير في الأقاليم

---

(١) الأعمدة الثمانية هي: (١) مؤسسات المباني (٢) الحملة الإعلامية (٣) سبل المعيشة البديلة (٤) الحظر وإنفاذ القانون (٥) العدالة الجنائية (٦) القضاء على تجارة المخدرات (٧) تقليل الطلب (٨) التعاون الإقليمي.

ولقادة المناطق الإقليمية، تشرح برامج سُبُل المعيشة البديلة. ويتوقف النجاح على المدى البعيد على مجموعة من العوامل خارج نطاق تحكم القوة الدولية للمساعدة الأمنية. فالتحديات الأساسية في المستقبل هي كيفية التغلب على الفساد الضارب في حكومة أفغانستان، وكيفية توفير برامج يمكن الحصول عليها والصالحة لسبل المعيشة البديلة.

١٤ - **الجيش الوطني الأفغاني**: تواصل طاقة الجيش الوطني الأفغاني وقدراته وفعاليته نموها، وإن كانت جميع الوحدات تقريبا حتى شهر آذار/مارس ٢٠٠٦ مازالت تتمتع بمستوى منخفض نسبيا من التدريب. وتم تدريب ٢٤ شخصا من المشاة و ١٦ شخصا من قوات دعم القتال وكتائب (خنادق) دعم خدمات القتال. وأصبح بإمكان الجيش الوطني الأفغاني أن يقوم بعمليات حتى مستوى الفرقة، ولكن بدعم من قوات الائتلاف، وأفرقة التدريب المطعمة بجنود أمريكيين. ومن ناحية أخرى، فقد تحسن الوعي بالموقف كما تحسن تنسيق دعم التدريب. وكمثال، زاد تدريب المهندسين من فعالية وحدات الجيش الوطني الأفغاني، وحسّن من تقبل السكان عن طريق استكمال مشروعات تحسين بعض الطرق وتجميل نقاط الدخول إلى كابول.

١٥ - **الشرطة الوطنية الأفغانية**: ما زالت فعالية الشرطة الوطنية الأفغانية تعتبر منخفضة. ولذا سيظل الجيش الوطني الأفغاني يلعب دورا رئيسيا في توفير الأمن لأفغانستان إلى أن تتحسن فعالية قوات الشرطة. فالفساد والاتصال بمنظمات الجريمة المحلية، مع عدم وجود دعم لوجستي، وارتفاع معدلات الأمية، وعدم دفع الأجور بانتظام ما زالت كلها تحول دون الاعتماد على الشرطة الوطنية الأفغانية. والنتيجة هي أن شعب أفغانستان ما زال مترددا في رؤيته للشرطة كوسيلة للوصول إلى العدالة أو حل المشكلات. وعجلت وزارة الداخلية ببرنامج التدريب الأساسي للشرطة، وحددت هدفا بأن يتم تدريب الشرطة الوطنية الأفغانية وشرطة الحدود الأفغانية بقوة مشتركة من ٦٢ ٠٠٠ ضابط شرطة ينتشرون في جميع أنحاء البلاد بنهاية عام ٢٠١٠. وأصبح التحدي الآن يتمثل في زيادة مستوى قدراتهم. وتواصل القوة الدولة للمساعدة الإنمائية تركيزها على التخصصات العسكرية مثل إجراءات التفتيش، ونقاط التفتيش، والتعامل مع الأسلحة. كما ستواصل فرق إعادة التعمير في الأقاليم توفير فرص لتمرين رجال الشرطة، في الأماكن التي يوجد فيها مستشارون للشرطة.

١٦ - **الإصلاح القضائي**: ما زالت أنشطة الإصلاح القضائي مستمرة بالتعاون مع إيطاليا باعتبارها البلد الشريك. وتسعى القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى زيادة مساعدتها في مجال الإصلاح القضائي بتشجيع أفرقة إعادة التعمير في الأقاليم على جمع وتقدير البيانات المتعلقة

بالثغرات الموجودة في النظام القضائي لمساعدة حكومة أفغانستان والدولة التي سترأس القوات على تخصيص الموارد وإقامة البنية الأساسية.

١٧ - **العمليات الجوية للقوة الدولية للمساعدة الإنمائية**: من المهم للغاية في هذا البلد الجبلي غير الساحلي، أن هناك تحسنا مستمرا في قدرة القوة الدولية للمساعدة الأمنية على المناورة ومواصلة عملياتها وقدراتها على النقل الجوي والطيران الآمن. ففي مطار مزار الشريف تم تركيب نظام لإنارة الممر. وكان مطار حيرات قد حصل على مجال جوي من الفئة دال، وهو يخضع الآن لإصلاح ممر الهبوط لكي يحتفظ بقدرته الاستراتيجية الكاملة. أما مطار كابول الدولي فقد حقق قدرة على الدقة في الاقتراب، وأصبح ينتظر الشهادة الرسمية من السلطات المختصة.

عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في المستقبل

١٨ - **التوسع**: ستبدأ الإدارة التنفيذية لخطة العمليات ٣٠٢ ١٠ (ريفو ١ REVO 1) التي ستساند توسع القوة الدولية عملها يوم ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦. وستوفر خطة العمليات المنقحة هذه توجيهات لعملية التوسع التي ستقوم بها القوة الدولية باتجاه المنطقة الجنوبية ثم باتجاه المنطقة الشرقية. وفي يوم ٤ أيار/مايو سيقوم مقر القوات المتحالفة للرد السريع باستلام مقر القوة الدولية للمساعدة الأمنية من إيطاليا التي انتهت مدة رئاستها للقوات. وسيكون أيضا من بين عمليات الاستعداد للتوسع، قرار حلف شمال الأطلسي (الناتو) بتحويل منسقي المناطق الإقليمية إلى قادة للمناطق الإقليمية في المناطق الشمالية والغربية، وهي الخطوة المقرر إجراؤها في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. كما سيتم انتقال فرقة كابول المتعددة الجنسيات إلى القيادة الإقليمية للعاصمة في أوائل شهر آب/أغسطس.

١٩ - **فرق الرصد والاتصالات أثناء العمليات**: وضعت خطة العمليات المعدلة هذا المفهوم للمشاركة بين القوة الدولية للمساعدة الأمنية ووحدات الجيش الوطني الأفغاني. وابتداء من توسع الناتو باتجاه الجنوب، سوف تزيد القوة الدولية من دورها في تدريب الجيش الوطني الأفغاني عن طريق إنشاء أفرقة للرصد والاتصالات في جميع أنحاء منطقة عمليات القوة الدولية. وقد تم توسيع الاستراتيجية السابقة بصورة كبيرة. فالقوة الدولية سوف تساعد الآن في توصيل الجيش الوطني الأفغاني إلى الاكتفاء الذاتي الكامل من خلال رصد عملياته، وتسهيل مواصلة تدريب وحداته ودعمها من أجل زيادة قدرتها وإمكاناتها. وسوف يشمل كذلك التنسيق مع عمليات الجيش وتلك التي تقوم بها القوة الدولية من أجل تحقيق التآزر باستخدام أفرقة الرصد والاتصالات كوسيلة أولى لتحقيق ذلك. وسوف تدعم عملية تطوير الجيش الوطني الأفغاني بأفرقة على مستويات مثل الكتيبة (الخندق) واللواء

والفيلق. وبالتالي فإن هذه الأفرقة ستكون مهمة في تطوير القدرات العملياتية الكاملة للجيش. ولا بد من التشجيع القوي لرغبة الدول في تقديم فرق جاهزة تتسم بالكفاءة للرصد والاتصالات بكميات كافية، إذ أن ذلك يرتبط ارتباطا مباشرا بهدف الناتو، وهو تمكين قوات الأمن الأفغانية من أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن الأمن في جميع أنحاء البلاد.

٢٠ - **برنامج المصالحة (تحكيم الصلح)**: تواصل حكومة أفغانستان المضي في مبادرتها للمصالحة الوطنية التي تعرف باسمها الأفغاني (برنامج تحكيم الصلح) وقد نشرت مسؤوليات اللجنة المسؤولة عن البرنامج يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وقد وجه البروفسور مجددي، الرئيس السابق لأفغانستان ورئيس البرنامج دعوة رسمية إلى قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية لكي يشارك في المؤتمر الذي سيعقد لمدة يومين لدعم البرنامج من فرق إعادة التعمير في الأقاليم (كابول، ١٠ و ١١ نيسان/إبريل). وكان البروفسور مجددي قد دعا مرارا إلى مشاركة أكبر من جانب الناتو والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في دعم البرنامج، وبالأخص في ضوء التوسع الذي سيحدث في انتشار القوة الدولية جنوبا.

موجز

٢١ - تواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية إحراز تقدم قوي باتجاه إنجاز المهمة الموكلة إليها. ومع ذلك فإن هناك تحديات ملموسة سوف تحتاج إلى التغلب عليها خلال الشهور المقبلة، سواء فيما يتعلق بالتوسع أو مواجهة التهديدات الأمنية. فما تحقق من زيادة في التنسيق بين القوة الدولية وقوات عمليات الحرية الدائمة، مع احتفاظ كلا منهما بعملياتها المنفصلة، يشكل أساس النجاح لمزيد من التوسع باتجاه المناطق الجنوبية والشرقية.

٢٢ - إن وجود دستور جديد ورئيس منتخب وجمعية وطنية ومجالس بلدية هي مؤشرات على نجاح تنفيذ اتفاق بون. ونظرا لأن هذه المؤسسات ما زالت هشة، فقد ألزم المجتمع الدولي نفسه في مؤتمر لندن يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بأن يقدم الموارد والدعم اللازمين إلى حكومة أفغانستان خلال السنوات الخمس المقبلة، بهدف مساعدتها على تحقيق أهدافها الشاملة في بلد مستقر ذي اقتصاد نام يتكامل بصورة تامة مع المجتمع العالمي. وقد حصلت هذه الأهداف على دعم من مؤتمر لندن بتوقيع ميثاق أفغانستان. وسيقوم مجلس التنسيق والرصد بالعمل على ضمان تنفيذ أهداف إعادة الإعمار والتنمية المنصوص عليها في هذه الوثيقة. وترتبط أغراض الميثاق ارتباطا مباشرا بتنفيذ المهام الموكولة إلى القوة الدولية وانسحاب حلف شمال الأطلسي (الناتو) في نهاية الأمر.
